الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف
إحياء التراث الإسلامي

كتاب القطع والائتناف

تصنيف

أبي جعفر النحاس

المتوفى سنة ٣٣٨ هـ

تحقيق

الدكتور احمد خطاب العمر
كلية الآداب ـ جامعة الموصل

الطبعة الاولى

مطبعة العاني ـ بغداد
١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م

شـــكر

أشكر الاستاذ الدكتور حسين محمد نصار على ما بذلـه من جهـد واولاني من نصح حين أشرف على هذه الرسالة ٠

د٠ احمـد

الكتاب رسالة دكتوراه حصلت على مرتبة الشرف الاولى

في كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة (١)

أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ من المكثرين فيما خلف من كتب ، فقد بلغت ما يقرب من خمسين كتاباً ، في مختلف فنون المعرفة اللغوية والنحوية وعلوم القرآن : تفسيره واعرابه وناسخه ومنسوخه وقراءاته .

وكتابه هذا مما له علاقة بعلم القراءات ، اذ تناول مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم ، وهي الوقوف على آخر العبارات ، والكتاب سجل لآراء كثير ممن سبقوه وكتبوا في هذا الموضوع ، فحفظ أقوالهم وأقوال من رد عليهم ، ولم يكتف بنقل تلك الآراء ، بل كان يقارن ويقابل ويرد أو يرجح ، فكانت شخصية النحاس العلمية بارزة فيه ، ولم يخرج عن الخطة التي وضعها في مقدمته .

ولفائدة موضوع الكتاب وفضل مؤلفه ، وخلو المكتبة العربية من مثل هذه الكتب ، استعنت الله على تحقيقه ، فتم لي ذلك ، وها أنذا أقدمه للقاريء الكريم ، داعياً الله أن يفيدنا به جميعاً .

---

(١) اجتزأنا الفصل الاول وهو في حياة المؤلف والفصل الثالث وهو في القراءات والنحو فلم ننشره في هذا الموضع وتركنا ذكر أسماء الفصول .

تسمية الكتاب ونسبته

للكتاب تسميتان : « الوقف والابتداء » ، وهذا ما ذهب اليه كل الذين ترجموا للنحاس وذكروا كتبه ، وهو الذي أكده ابن خير[٢] الذي ذكر لروايته طريقين :

الأولى : قال : حدثني به أبو الاصبع عيسى بن أبي البحر الزهري قراءة عليه ، وأبو بكر بن أحمد بن طاهر أذنا ، قالا : حدثنا به أبو علي حسين بن محمد الغساني قال : حدثني به أبو العاصي حكم بن محمد ، عن أبي اســـحاق ابراهيم بن علي بن محمد بن غالب التمار عن أبي جعفر مؤلفـه .

والثانية : قال ابن أبي البحر : وقرأته أيضا على أبي اسحاق ابراهيم ابن سعيد بن عبدالله المعروف بالحبال ، قال : حدثني به أبو بكر محمد بن علي الادفوي ، عن أبي جعفر النحاس .

أما التسمية الثانية فهي « القطع والائتناف »[٣] . وهذا ما ثبت على

---

(٢) فهرسة ابن خير ص٤٥ .

(٣) استعمل النحاة المتقدمون هذا المصطلح بلفظ مختلف :
جاء في كتاب سيبويه (١/٢٤ ، ١/٣٠ باسم القطع والابتداء . وكذا ذكره المبرد في الكامل ١/٣٢٧ ، اما الفراء فقد اورده باسم (القطع والاستئناف) في معانيه ١/١٩٣ ، وكذا ابو الطيب اللغوى في (مراتب النحويين ص٥٣) في ترجمة حمزة ، وابن جنى فـي المحتسب ١/٣٠٤) ومكى بن ابى طالب في (الكشف ١/٤٨٥ ، ٢/١٤٤) وعبدالقاهر الجرجاني في (دلائل الاعجاز ص ٩٧) ، وابو البركات الانبارى في (البيان في غريب اعراب القرآن ١/٣١٨) وفي شرح الكافية للرضى ٢/٢٣٠ .

كل النسخ ، التي استطعنا أن نراها ، وجاء في آخره : « انتهى كتاب القطع والائتناف » ، وتكرر المصطلح في مواضع كثيرة من الكتاب .

أما ما أطلقته المراجع،فقد يكون سببه ، أن كل الذين سبقوا النحاس وكتبوا في الموضوع نفسه انما سموا كتبهم بالوقف والابتداء ـكما سنرىـ فجاء المؤرخون ليذكروه ، فجرى عموم اللفظ على كتابه هذا ، وأن المعنى اللغوي لالفاظ : (القطع والوقف ، والابتداء والاستئناف والائتناف) واحد ، ولكن ابن خلكان ذكر للكتاب نسختين ، وقال عنهما : صغرى وكبرى[٤] ، وذكر الزركشي كتابا باسم « القطع والاستئناف » ونسبه الى الزجاج[٥] ولكن النصوص التي نقلها فيه ، كانت من كتاب النحاس ، فلعله وهم في هذا ، لأننا لم نجد للزجاج كتاباً بهذا الاسم ، ويأتي البغدادي، ليذكر أن للنحاس كتابين : الأول باسم « القطع والايتلاف ـكذاـ » والآخر باسم « الوقف والابتداء »[٦] .

فمن هنا نستطيع أن نضع أمام القاريء احتمالين : الأول هو أن النسخة الصغرى قد تكون ملخصة عن النسخة الكبرى فأهملها الناس وضاعت ، وهي التي اثبت عليها عنوان « الوقف والابتداء » ، والآخر : أن النسخة التي بين أيدينا هي الصغرى . وهذا لا يؤيده الواقع ، إذ أن النسخة التي بين أيدينا تشتمل على كثير من القواعد والاحكام النحوية ، وخلافات النحاة ، وفيها مناقشات كثيرة ، وأنه كان يستدرك في السور ، مواضع الوقف والابتداء التي لم يذكرها سابقوه ، وأورد فيما بعد أسانيد عدة في رواية حديث أو قراءة آية ، واستشهد بأقوال المفسرين ، وبعض معاني الكلمات الغريبة ، وأقوال الشعراء ، فعلى هذا فالنسخة التي بين أيدينا ، لا يمكن أن تكون إلا النسخة الكبرى ، وهو كتاب « القطع والائتناف » .

---

(٤) وفيات الاعيان ١/٩٩ .
(٥) البرهان في علوم القرآن/٣٣٩١ .
(٦) هدية العارفين ١/٦١ .

أما نسبة هذا الكتاب الى النحاس ، فلا شك فيها ، ونستطيع أن نجزم مطمئنين : أنه له ، وذلك لما يأتي :

١ ـ ألف كتابه هذا بعد كتابه « إعراب القرآن » ، إذ أشار في عدد من المواضع اليه ، ولما كنا نرجع اليه كنا نجد أقواله هذه هناك ، فأثبتت لنا هذه الاشارات ، الصلة بين الكتابين ، واثبتت نسبتهما الى مؤلفهما، والمواضع هي :

أ ـ جاء في « أن تضلَّ إحداهُما » (البقرة/٢٨٢) : و « ان » كانت مفتوحة بمعنى المكسورة وأنها للشرط ، والمعنى : ان نسيت ذكرتها ، أي : واستشهدوا كي تذكر احداهما الأخرى ان نسيت ، فلما قدم فتحها ، وهذا قول لا يعرج عليه ، وقد بينت قول سيبويه في الاعراب[٧] . وفي (كتاب الاعراب) قال سيبويه : أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى . النصب لأنه أمر بالاشهاد،لأن تذكر،ومن أجل أن تذكر[٨].

ب ـ وقال في « الذين يَبخلُونَ » (النساء/٣٧) : وللأخفش فيه قول حسن لم نذكره في الاعراب ، جعل « الذين » في موضع رفع بالابتداء ، وحذف خبره لعلم السامع[٩] ، ولما رجعنا الى كتاب « الاعراب » لم نجد رأي الأخفش فيه .

جـ ـ وقال في « وأَسرُّوا النجوَى » (الانبياء/٣) : في هذا تقديرات سبعة ، ذكرنا منها ستة في كتاب الاعراب ، ونذكر هاهنا السبعة ، ليكون الكتاب مكتفيا بنفسه[١٠] وذكر المواضع

---

(٧) القطع والائتناف ص ٢٠٦ .
(٨) الاعراب لوح ٣٠ وكتاب سيبويه ١/٤٣٠ .
(٩) القطع والائتناف ص ٢٥٠ ، وينظر كتاب الاعراب لوح ٤٧ .
(١٠) المصدر نفسه ص ٤٧١ .

السبعة ، ولما رجعنا الى كتاب « الاعراب » وجدنا الآراء الستة ، أما الرأي السابع فهو تقديره : « وأسر الذين ظلموا »[١١] .

٢ ـ نقل الزركشي عن الكتاب في عدة مواضع ، منها قول أبن عمر : « أنهم كانوا يتعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده كما يتعلمون القرآن »، وقول بن عباس : في « لاتبعتم الشيطان » قال : فانقطع الكلام ، وقول النبي (صلى الله عليه وسلم) لخطيب : «بئس الخطيب أنت» وقول ابن مجاهد : لايقوم بالتمام الا نحوي عالم .... « وذكر مسألة » شهادة القاذف لاتقبل ، ورأيه في الآية « ملة أبيكم ابراهيم » وفي « ولم يجعل له عوجا قيما » وفي : « انها محرمة عليكم أربعين سنة » ، وقوله في « من بعثنا من مرقدنا » وفي قوله « حجرا محجورا » وفي : «وكتبنا فيها أن النفس بالنفس » وما نقل النحاس عن الاخفش على بن سليمان انه كان يستحب الوقوف على « هدى للمتقين »[١٢] .
ونقل عنه السيوطي في (الاتقان) سند روايته ، عن محمد بن جعفر الأنباري قال حدثنا هلال بن العلاء ... عن عبدالله بن عمر في قوله : لقد عشنا برهة من دهرنا وان أحدنا ليؤتى الايمان قبل القرآن »[١٣] .

وفي الدر المنثور : قال اخرج النحاس في كتاب « الوقف والابتداء » قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : « اقرأوا القرآن فانكم تؤجرون ... » وعن ابن مسعود : « تعلموا القرآن فانه يكتب بكل حرف منه عشر حسنات ... » وعن ابن عباس في قوله « ألم » : انا الله اعلم[١٤] .

---

(١١) اعراب القرآن لوح ١٣٤ .
(١٢) البرهان في علوم القرآن ١/٣٤٢ ـ ٣٥٠ .
(١٣) الاتقان في علوم القرآن ١/١٠٤ .
(١٤) الدر المنثور ١/٢٢ .

٣ • نقل عن شيوخه الذين تلمذ لهم ، وذكرهم في كتبه الاخرى ، كبكر ابن سهيل الدمياطي والأخفش والزجاج وابن كيسان واحمد بن جعفر ، والذين أورد روايات وأسانيد عنهم كابراهيم بن شريك واحمد بن محمد بن الحجاج واحمد بن محمد بن نافع وغيرهم • وأسماء الاعلام الذين نقل آراءهم في كتبه من غير شيوخه ، كأبي عمرو بن العلاء ، والخليل وأبي عبيدة وسيبوية والاخفش سعيد والكسائي والفراء وأبي حاتم السجستاني والمبرد وثعلب •

٤ • أسلوبه الذي عالج فيه مسائل هذا الكتاب ، لايختلف عن اسلوبه العام في كتبه ، وذلك بذكره الروايات وآراء العلماء ، ومناقشاتهم ، وابداء رأيه فيما يناقش ، وكثيرا من الآراء النحوية والقراءات ، مما يوجد الصلة بين هذا الكتاب وكتبه الأخرى • وخاصة كتاب « الاعراب » •

مادة الكتاب

قال القسطلاني : « أما الوقف ، فقال أبو حيان في (شرح التسهيل) : هو قطع النطق عن آخر الكلمة ، وهو مجاز : من قطع السير ، وكأن لسانه عامل في الحروف ، ثم قطع عمله فيها ، قال ابن الدماميني : وهو أحسن من قول ابن الحاجب : قطع الكلمة عما بعدها ، وقال الجعبري : قطع صوت القارىء على آخر الكلمة الوضعية ، زمانا »[١٥] .

وقال الاشموني : « معناه الكف عن الفعل والقول ، واصطلاحا : قطع الصوت آخر الكلمة زمناً ما أو هو قطع الكلمة عما بعدها ، والوقف والقطع والسكت بمعنى ، وقيل : القطع : عبارة عن قطع القراءة رأسا ، والسكت : عبارة عن قطع الصوت زمنا ما دون زمن الوقف عادة ، من غير تنفس »[١٦] .

وقال أبو يحيى الأنصاري : « الوقف يطلق على معنيين : أحدهما القطع الذي يسكت القارىء عنده ، وثانيهما : المواضع التي نص عليها القراء »[١٧] .

فالوقف على هذا نوعان ، تجنب النحاس النوع الاول ، فلم يذكره في كتابه هذا ، وهو القطع الذي يسكت القارىء عنده في آخر الكلمة بالسكون وتناول النوع الثاني ، وهو قطع الكلمة عما بعدها ، وجوبا أو جوازا كما نص عليه القراء وذكروا انواعه ، فبنى كتابه على ذكر تلك

---

(١٥) لطائف الاشارات ١/٢٤٧ .
(١٦) منار الهدى ص٨ .
(١٧) المقصد ص٤ .

المواضع : والمتتبع للكتاب يرى المصطلحات التي استعملها في انواع ذلك القطع وهي[18] : التام أو التمام ، والحسن والكافي والصالح والجيد والبيان والقبيح ، وحدد النحاة لكل نوع مواضع ، يكون عليها ذلك النوع ، فذكروا انه يبتدأ بعد وقف التمام بـ : الاستفهام ملفوظا به أو مقدرا ، أو أن يكون آخر قصة وابتداء أخرى ، وآخر كل سورة • والابتداء بـ « يا » النداء وبفعل الأمر ، وبلام القسم ، وبالشرط ، أو الفصل بين آية عذاب وآية رحمة أو العدول عن الاخبار الى الحكاية ، أو الفصل بين الصفتين المتضادتين : أو تناهي الاستثناء ، أو تناهي القول ، أو الابتداء بالنفي أو النهي ، ثم قالوا : « وقد يكون الوقف تاماً على تفسير واعراب وقراءة غير تام على آخر »[19] •

وذكروا في الكافي أن يكون مابعده : مبتدأ : أو فعلا مستأنفا، أو مفعولا لفعل محذوف ، أو كان مابعده نفيا أو ان المكسورة ، أو استفهاما أو بل ، أو ألا المخففة أو السين أو سوف ، ثم قالوا : « وقد يكون كافيا على تفسير واعراب وقراءة غير كاف على آخر »[20] •

---

(١٨) ذكر ابو بكر الانبارى في ايضاح الوقف والابتداء ١/١٠٨ ثلاثة منها : هي التام والكافي الذى ليس بتام والقبيح ، وفي ١/١٤٩ ذكرها ثلاثة ايضا وهي : تام وحسن ليس بتام وقبيح ، وعرف التام بقوله : هو الذى يحسن الوقف عليه ، والابتداء بما بعده ولا يكون بعده ما يتعلق به • والحسن : هو الذى يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده والقبيح : الذى ليس بتام ولا حسن • وفي النشر ١/٢٢٥ ينقسم الوقف الى : اختيارى واضطرارى •• فان تم الكلام كان اختياريا • وكونه تاما ، لا يخلو : اما الا يكون له تعلق بما بعده البتة ـ اى لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ـ فهو التام ، لتمامه المطلق يوقف عليه ، ويبتدأ بما بعده ، وان كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق ، اما ان يكون من جهة المعنى فقط وهو الوقف الكافي ، للاكتفاء به عما بعده : واستغناء ما بعده عنه ، وهو كالتمام ، وان كان التعلق من جهة اللفظ فهو الحسن ، وان لم يتم الكلام ، كان الوقف عليه اضطراريا وهو القبيح •

(١٩) منار الهدى ص١١ •

(٢٠) المصدر نفسه ص١١ •

وفي الحسن : أن تكون آية استثناء والاخرى مستثنى منها ، اذ مـــا بعده مع ما قبله كلام واحد ، من جهة المعنى ، أو من حيث كونه نعتا لما قبله ، أو بدلا أو حالا أو توكيدا[٢١] .

وقالوا : لايوقف على المضاف دون المضاف اليه ، ولا على المنعوت دون نعته ، ولا على الشرط دون جوابه ، سواء كان الجواب مقدما أو مؤخرا ، ولا على الرفع دون مرفوعه ، ولا على الناصب دون منصوبه ، ولا على المؤكد دون توكيده ، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف ، ولا على المبدل دون البدل ، ولا على أن أو كان ، أو ظن ، أو أخواتهن ، دون اســمهن ولا على اسمهن دون خبرهن ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى ، ولكن ان كان الاستثناء منقطعا فيه خلاف ، المنع مطلقا لاحتياجه الى ما قبله لفظا ، والجواز مطلقا لانه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليـــه ، والثالث التفضيل ، فان صرح بالخبر جاز وان لم يصرح فلا ، ولا يوقف علـــى الموصول دون صلته ، ولا على الفعل دون مصدره ، ولا على حرف دون متعلقه ، ولا على صاحب الحال دون الحال ، ولا على المبتدأ دون خبره ، ولا على المميز دون مميزه ، ولا على القسم دون جوابه ، ولا على القول دون مقوله[٢٢] .

فمواضـع القطع والائتناف مرتبطة بالمعنى أولا . وبالحكم الاعـرابي ثانيا ، ولم يخرج النحاس عن هذا الفهم لهذه المعاني ، وطبق هذا المفهوم على آيات القرآن الكريم مرتبة في سورها ، وقدم لكتابه بمقدمة ، أشار فيها الى الشروط التي ينبغي أن تتوفر بالوقف قال : « فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني » فينبغي لقاريء القرآن اذا قرأ أن يتفهم ما يقرأ ، ويشغل قلبه به ، ويتفقد القطع والائتناف ، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها .. ومن يعرف الفرق بين ما وصله الله (عز

---

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) ايضاح الوقف والابتداء ١/٤٢١ ، ومنار الهدى ص١٧ .

وجل) في كتابه ، وبين ما فصله ، لم يحل له أن يتكلم في القطع والائتناف »[٢٣] .

وبين أسلوبه الذي سينتهجه في تعيين هذه المواضع فقال : «وهذا الكتاب نذكر فيه التمام في القرآن العظيم ، فيما كان الوقف عليه كافيا أو صالحا ، وما يحسن الابتداء به ، وما يجتنب من ذلك » ثم قال : « ونؤلفه سورة سورة ، كما تقدم في كتبنا ، غير أنا نذكر قبل ذلك ، أشياء من فضائل القرآن وأهله .. ثم نذكر بعده باب صفة قراءة النبي (صلى الله عليه وسلم) .. ونذكر بعده باب ذكر مذاهب الصحابة والتابعين في التمام ، واختلافهم في ذلك ، وما هو أولى »[٢٤] .

ونقل شروط ابن مجاهد في من يقوم بالتمام فقال « حكى لي بعض أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد (رضي الله عنه) : أنه كان يقول : لايقوم بالتمام الا نحوي ، عالم بالقراءات عالم بالتفسير ، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن » . ونقل عن غيره فقال : « وقال غيره : يحتاج صاحب علم التمام الى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن »[٢٥] .

فمن يقوم بالتمام عنده يحتاج الى أمور ثلاثة :ـ

١ . يحتاج الى المعرفة بالنحو وتقديراته ، ألا ترى أن من قال : « ملة ابراهيم » منصوبة بمعنى : كلمة ، أو أعمل فيها ما قبلها ، لم يقف على ما قبلها ، ومن نصبها على الاغراء ، وقف على ما قبلها [٢٦] .

٢ . ويحتاج الى معرفة التفسير ، لانه اذا وقف على « فانها محرمة عليهم أربعين سنة » ، كان المعنى : أنها محرمة عليهم هذه المدة ، واذا وقف

---

(٢٣) القطع والائتناف ص٩٧ .
(٢٤) المصدر نفسه ص ٧٥ .
(٢٥) المصدر نفسه ص ٩٤ .
(٢٦) المصدر نفسه ص ٩٥ .

على « فانها محرمة عليهم » كان المعنى : أنها محرمة عليهم أبدا ، وأنهم يتيهون أربعين سنة ، فيرجع في هذا الى التفسير[٢٧] .

٣ . ويحتاج الى المعرفة بالقراءات لأنه اذا قرأ : « ويقولون حجرا محجورا » كان هذا التمام عنده ، وان ضم الحاء ، وهي قراءة الحسن ، فالوقف عنده حجرا[٢٨] .

٤ . ويحتاج الى المعرفة باختلاف الفقهاء وأحكام القرآن .

وعندما تتبعنا منهجه في المسائل التي تعرض لها في كتابه ، وجدناه أشار الى هذه المعاني ، إما نصا وإما اشارة تدل على أنه استفاد منها مجتمعة ، كقوله في : «ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب» (البقرة/١٦٥) قال : وفي هذه الآية قراءات واعراب ومعان ، يحتاج الى معرفتها مع التمام[٢٩] . ولعل قوله في الآية الكريمة « وما يعلم تأويله إلا الله » (آل عمران/٧) خير دليل على اتباعه الشروط السابقة في التمام ، قال : « فممن روينا أنه قال « وما يعلم تأويله الا الله » وما بعده منقطع منه ، نيف وعشرون رجلا ، من الصحابة والقراء والفقهاء وأهل اللغة[٣٠] . ثم ذكر أسماءهم وآراءهم فيها ، ولهذا اشتمل كتابه على موضوعات عديدة في النحو والقراءات والتفسير ، تناولها بالبحث ، لتوضيح العلاقة بين هذه العلوم ، وموضوع الوقف والابتداء :

١ . النحو :

الكتاب عرض لسور القرآن الكريم ، وما فيها من مواضع الوقف والابتداء كما أسلفنا ، استعان النحاس لتعيين مواضعها بالنحو ، فجاء كتابه

---

(٢٧) المصدر السابق ص ٩٥ .
(٢٨) المصدر نفسه ص ٩٦ .
(٢٩) المصدر نفسه ص ١٧١ .
(٣٠) المصدر نفسه ٢١٢ .

مشتملا على كثير من الأحكام النحوية وتعليلاتها ، واذا ما علم أن موضوع الوقف والابتداء مما يتعلق بالقراءات ، كما ذكر ابن الجزري[٣١] ، وان للقراءات أثرها الواضح في النحـــو ، واظهر سبب استقصـــائه لكثير من أحكامه ، وذكره موضوعاته في كتابه هذا ، وهي السمة البارزة فيه ، وهو في استشهاده بأقوال المفسرين والقراء كان يربط بينهـا وبين موضـــوع النحو ، والامثلة على ذلك كثيرة . فهو قد اعتمد في توجيه تعليلاته على النحو اعتمادا كبيرا ، قال مثلا في قوله تعالى : « الذي جعل لكم الارض فراشا » مبتدأ ويكون خبره « فلا تجعلوا لله أندادا » (البقرة / ٢٢) لان معناه : فلا تجعلوا له ، وأعيد الاسم على التفخيم والتعظيم ... وأنشد :

لاأرى الموت يسبق الموت شيء
نغص الموت ذا الغنى والفقـيرا

قال أبو جعفر : وهذه الأشياء من لطائف النحو ، ولا أعلم أحدا ذكرها في كتاب تمام ، ولكنها مستخرجة على أصول النحويين[٣٢] .

وقال في « قَد أفلحَ المؤمنون » (المؤمنون/١) البين في هذا ، أنه ليس بتمام ولا بكاف ، لان ما بعده نعت لـ « المؤمنون » الى قوله (جل وعز) : « الذين يرثون الفردوس » (المؤمنون/١١) قال أبو جعفر : وقد يقع في هذا أشياء غامضة من النحو[٣٣] وقال في « إن في ذلك لعبرة لمن يخشى » (النازعات / ٢٦) من قال : جواب القسم « ان في ذلك لعبرة لمن يخشى » قال : ها هنا التمام ، ومن قال : الجواب محذوف لانه قد علم المعنى ، قال : الوقف « فالمدبرات أمرا » والتقدير عنده : لتبعثن ولتحاسبن ، وهذا مذهب الفراء ، ومن قال : التقدير فاذا هم بالساهرة والنازعات ، فالتمام عنـــده بالساهرة ، وهذا القول ذكره أبو حاتم وهو على بعده خطأ من جهتين :

---

(٣١) النشر ١/٢٢٤ .
(٣٢) القطع والائتناف ص ١٢٥ .
(٣٣) المصدر نفسه ص ٤٩٨ .

احداهما : أنه يبتدىء بالفاء ، وهذا ما لايجوز عند أحد من النحويين ، والأخرى : إن أول السورة « واو القسم » « وسبيل القسم في النحو ، اذا ابتديء به «لا يلغى ، وأن يكون له جواب ، وهذا أصل من أصول النحو »[٣٤] .

ولما كان ما جاء في الكتاب ، مستخرجاً على أصول النحويين ، فاننا نجد فيه أحكاما نحوية كثيرة ، واحتمالات اعرابية وخلافات ومصطلحات ومعاني حروف ، وسننبه على نماذج من كل نوع ، لتظهر للقاريء شمول هذا الكتاب لقضايا النحو ومسائله ، ويظهر أسلوب النحاس في اعتماده عليه:

(أ) **أحكام نحوية واعرابات** : ذكر كثيرا منها ، وذكر علاقة هذه الاحكام والاعرابات بمواضع الوقف والابتداء ، فيقبل حكما واعرابا او يردهما ، تبعا للعلة التي ذكرها ، وهذه بعض تلك المسائل :

١ . قال في قوله تعالى : « ولنعم دار المتقين » (النحل / ٣٠) هو قطع كاف ، إن قطعت ما بعده منه ، فقلت « جنات عدن » (النحل/٣١) مرفوعة بالابتداء وخبره ، « يدخلونها » وان قلت « جنات عدن » مرفوعة بالابتداء ، ينوي بها التقديم لم تقف على « المتقين » وكذا ان قلت : « جنات عدن » مرفوعة بـ «نعم دار » لم تقف ايضا على « المتقين » هذا قول محمد بن سعدان ، اذا قلت : نعم الرجل زيد ، رفعت زيداً بـ « نعم الرجل » ، وإن رفعت « جنات » باضمار مبتدأ صلح الوقف على « المتقين »[٣٥] .

٢ ـ وقال في : «الذي أذهب عنا الحزن» (فاطر/٣٤) ليس بتمام ،وكذا « لغفور شكور » (فاطر/٣٤) إن جعلت « الذي » في موضع خفض على النعت لاسم الله (جل وعز) ، فالكلام متصل ، ويجوز أن يكون

---

(٣٤) المصدر السابق ص ٧٩١ .
(٣٥) القطع ص ٤٢٨ .

« الذي » في موضع نصب نعتا لاسم « ان » ويجوز أن يكون في موضع رفع بدلا من « غفور » وبدلا من المضمر في « شكور » فان جعلت « الذي » مرفوعا على إضمار مبتدأ ، أو في موضع نصب على المدح كفى الوقف على « شكور »[٣٦] .

٣ ـ وقال في « إن ذلكَ لحقٌ تخاصمُ أَهل النّار » (ص/٦٤) لحق : قطع كاف ، إن رفعت « تخاصم » باضمار مبتدأ ، وإن رفعته على أنه خبر ثان ، أو على أنه بدل من « حق » أو على أنه بدل من المضمر في « حق » لم يكن القطع على « لحق » ، وكذا إن نصبت على البدل من « ذلك » والتمام « تخاصم أهل النار »[٣٧] .

٤ ـ قال محمد بن عيسى في : « واليهِ أُنيب » (الشورى/١٠ » تمام الكلام ، وقال أبو جعفر : إن قدرت أن يكون : « فاطر السموات والأرض » مرفوعا بالابتداء جاز ما قال ، وان جعلته مرفوعا على إضمار مبتدأ ، كفى الوقف على ما قبله ، وان جعلته نعتا لم يكف الوقف على ما قبله ، وكذا إن خفضته على البدل من الهاء التي في « إليه » ، وإن نصبته على المدح كفى الوقف على ما قبله ، وكذا إن نصبته على النداء المضاف[٣٨] .

(ب) **خلافات نحوية** : في الكتاب ما يقرب من ثلاثين مسألة خلافية ، منها ما كان خلافا بين نحوي وآخر ، وهما من مذهب واحد ، أو كل منهما من مذهب ، ومنها ما كان خلافا عاما ، يتميز به المذهب البصري عن المذهب الكوفي : وسنأتي بأمثلة من كل نوع ليتبين لنا اسلوبه في تناوله تلك الخلافات :ـ

---

(٣٦) القطع ص ٥٩٢ .
(٣٧) القطع ص ٦١٥ .
(٣٨) القطع ص ٦٣٩ .

١ ـ عطف الظاهر على المضمر أو جعله بدلا أو توكيدا :

(أ) قال « قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم » (النساء/١٢٧) : « قل الله يفتيكم » ليس بقطع كاف ، لأن « ما يتلى عليكم » معطوف على اسم الله (جل وعز) ، وقال الفراء : هو معطوف على الهاء والنون ، قال أبو جعفر : وهذا القول لا يحل لأحد القول به ، لأنه يعطف ظاهرا على مكنى مخفوض ، وذلك لحن[٣٩] .

(ب) قال في « ثم استوى على العرش الرحمن » (الفرقان/٥٩) .. وان جعلته بدلا من المضمر الذي في « استوى » كان التمام : « ثم استوى على العرش الرحمن » . قال أبو جعفر : وهذا قول البصريين ، والكسائي لا يجيزه ، غير أنه لا يقول : على البدل « ويقول : مردود على المضمر ، والفراء لا يجيز أن يرد على المضمر ظاهر ، لأن المضمر عنده لا يبين »[٤٠] .

(جـ) قال في « قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم » (الشعراء/٧٥) ، فانه ليس بكاف لأن « أنتم » توكيد للمضمر ، و « آباؤكم » عطف على المضمر »[٤١] .

(د) قال في « في شغلٍ فاكهون هُم وأَزواجهُم » (يس/٥٥) « في شغل فاكهون » ليس تماما ، لان « هم » توكيد للمضمر الذي في «فاكهين» « وأزواجهم » معطوف على المضمر »[٤٢] .

٢ ـ النصب بفعل يفسره المذكور أو بالفعل المذكور :

(أ) قال في : « والانعام خلَقها » (النحل/٥) مذهب سيبويه : « الانعام »

---

(٣٩) القطع ص ٢٦٩ .
(٤٠) القطع ص ٥٢٤ .
(٤١) القطع ص ٥٣٠ .
(٤٢) القطع ص ٦٠٠

منصوبة بإضمار فعل معطوف على ماقبله وهو تمام على قول الكوفيين، لأنهم ينصبون « الانعام » بـ « خلقها »[٤٣] .

(ب) قال في « عدد السنين والحساب كلا » (بنى اسرائيل/١٢) عدد السنين والحساب قطع كاف ، إذا نصبت « كلا » باضمار فعل . فإن نصبته على قول الكوفيين : بالفعل الذي بعده كان « والحساب » تماما »[٤٤] .

(جـ) قال في « ورهبانية ابتدعوها » (الحديد/٢٧) قول قتادة : الرأفة والرحمة من الله ، وهم ابتدعوا الرهبانية ، « ورهبانية » منصوبة على هذا القول بإضمار فعل يفسره ما بعده »[٤٥] .

٣ ـ حذف الحروف :

(أ) قال في : « يبين الله لكم أن تضلوا » (النساء/١٧٦) قال يعقوب : معناها عندنا لئلا تضلوا ، قال أبو جعفر : وخولف في هذا لأن « أن » متعلقة بما قبلها ، على قول الجماعة ، وقول البصريين : يبين الله لكم كراهة ان تضلوا ، مثل : « واسأل القرية » ، وقول الكوفيين : يبين الله لكم لئلا تضلوا »[٤٦] .

(ب) قال في « ومايشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون » (الأنعام/١٠٩) عند الكسائي وما يشعركم بانها اذا جاءت لا يؤمنون ، و « لا » عنده زائدة كما قال :

ولا ألوم البيض ألا تسخرا .

---

(٤٣) القطع ص ٤٢٤ .
(٤٤) القطع ص ٤٣٦ .
(٤٥) القطع ص ٧١٣ .
(٤٦) القطع ص ٢٧٩ .

يريد أن تسخر : قال أبو جعفر : وهذا عند البصريين خطأ ، لا تزاد « لا » في موضع يشكل فيه زيادتها »[٤٧] .

(جـ) قال في « شهادة الله » (المائدة/١٠٦) قال أبو جعفر : أما القراءة « شهادة الله » على القسم ، فهي جائزة عند سيبويه ، أجاز : الله لقد كان كذا ، يريد : والله ، ثم حذف الواو ، وحكى ذلك الكوفيون أيضا ، إلا أنهم لا يجيزونه في غير هذا الاسم ، وزعم محمد بن يزيد : أن هذا لا يجوز ، لأن حروف الخفض لا تضمر الا بعوض[٤٨] .

٤ ـ اقحام الواو :

(أ) قال في « ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء » (الأنبياء/٤٨) بغير واو ، على قراءة ابن عباس ، قال أبو جعفر : وعلى قراءة الجماعة بالواو ، لا يكفي ولا يصلح الوقوف على « الفرقان » لأن ما بعده عطف عليه وقد اختلف في المعنى ، فمن النحويين من يقول : الواو مقحمة . وهذا مردود عند الحذاق منهم ، لا نما يفيد معنى لا يكون زائدا »[٤٩] .

(ب) وقال في « وتَلَّه للجَبين » (الصافات/١٠٣) ليس بكاف عند الكوفيين ، لانه لم يأت بجواب « لما » والجواب عندهم : « وناديناه » والواو مقحمة وليس هو كذا عند البصريين ، لا يجوز عندهم زيادة الواو ، لأنها للعطف والجواب عندهم محذوف »[٥٠] .

٥ ـ بناء الظرف : قال في « يوم لا تملك » (الانفطار/١٩) في موضع رفع، ثم يبنى على الفتح ، وهذا خطأ على قول الخليل وسيبويه ، لا يجوز

---

(٤٧) القطع ص ٣١٩ .
(٤٨) القطع ص ٢٩٧ .
(٤٩) القطع ص ٤٧٤ .
(٥٠) القطع ص ٦٠٦